

Distr.: General
16 May 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الدورة الثالثة

٢ - ٨ أيار/مايو ٢٠٠١ وأُسبوع كامل في تشرين الأول/
أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ١ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

التقرير الثالث لمكتب اللجنة

إضافة

تقرير فرقة العمل التي أنشأها المكتب للنظر في طرائق لإشراك دوائر المؤسسات التجارية في تمويل عملية التنمية

أولا - مقدمة

أعمالهم التحضيرية للدورات الفنية للجنة. وإن إشراك قطاع المؤسسات التجارية في أكثر من مرحلة جلسات الاستماع سيكفل إدماجه في عملية النظر بقدر أكبر من التعمق في مسائل السياسة الفنية المعروضة على اللجنة، ويهيئ الظروف اللازمة لإشراكه في تنفيذ النتائج المتعلقة بدوائر المؤسسات التجارية. وللنظر في هذا الموضوع بصورة ملائمة أنشأ مكتب اللجنة فرقة عمل خاصة عمم تقريرها المرحلي الوارد أدناه على البعثات في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١.

٢ - لإشراك قطاع المؤسسات التجارية في موضوع في كهذا يتعين تناول مسائل معينة. ومن بين هذه المسائل

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٦/٥٤، إلى أن تنظر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في دورتها التنظيمية في طرائق لإشراك أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك دوائر المؤسسات التجارية، في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته على حد سواء. وقد أتاحت جلسات الاستماع إلى دوائر المؤسسات التجارية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ شريحة عامة من آراء ممثلي قطاع المؤسسات التجارية بشأن المواضيع الفنية في جدول أعمال تمويل التنمية. وكان هذا مفيدا لأنه وفر مدخلات فنية إضافية، ومن زاوية مختلفة، لكي ينظر فيها المندوبون في

ثالثاً - تحديد الممثلين الملائمين لدوائر المؤسسات التجارية والاتصال بهم

٤ - يمكن النظر في إشراك الشركات ذات المصالح التجارية الكبيرة والشركات التي تنظر في الاستثمار في البلدان النامية (سواء الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات المحلية، بما فيها المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم). وينبغي تذكر ضرورة ضمان التوزيع الجغرافي لتحقيق التنوع في المناظير. وعندما يدعى أفراد من قطاع المؤسسات التجارية إلى الاشتراك في اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل وأفرقة الخبراء ينبغي أن تكون لديهم دراية عملية بالمسائل ذات الصلة - ولا يتعين أن يكونوا مديري شركات بل ينبغي أن يكونوا أشخاصاً متخصصين ذوي نفوذ/أو رفيعي المستوى ويمكنهم تقديم مدخلات مبتكرة في المداولات الفنية.

٥ - نظراً لما يتسم به قطاع المؤسسات التجارية من عدم تجانس، ونظراً للصعوبات التي تنطوي عليها عملية تحديد أفضل الممثلين للمشاركة فإنه من المهم جداً أن يكون المحاورون مناسبين. ونظراً لتنوع المسائل التي يمكن فيها تحديد المساهمة الممكنة لقطاع المؤسسات التجارية فقد تكون هناك حاجة للاتفاق مع أكثر من محاور واحد. وعلى وجه الخصوص:

- من قطاع المؤسسات التجارية يمكن أن يكون المحاورون من غرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي والمجلس التجاري العالمي للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمسائل خاصة معينة يمكن أن تقدم هيئات أخرى مثل معهد المالية الدولية وشبكة مناسبة من البورصات مناظير مثيرة للاهتمام. ومن بين المحاورين الآخرين الذين يمكن

المواضيع الفنية التي تتطلب مناظير قطاع المؤسسات التجارية وطرق تحديد الممثلين الملائمين لدوائر المؤسسات التجارية والاتصال بهم، والطرائق المناسبة لإشراكهم، والخطوات العملية المقبلة.

ثانياً - المسائل الفنية التي تتطلب مناظير قطاع المؤسسات التجارية

٣ - ترد فيما يلي بعض المجالات الفنية التي يمكن أن تفيد فيها مناظير قطاع المؤسسات التجارية:

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛
- تعزيز الآثار الإنمائية لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية إلى البلدان النامية؛
- العوامل المحددة لقرارات الاستثمار، بما في ذلك البيئات التمكينية وطرق زيادة الواقعية في تصور المخاطر وتضييق ثغرة المصدوقية التي قد تنشأ بين التحسينات في البيئة الاستثمارية في البلد واستجابة المستثمرين الأجانب؛
- اجتذاب تدفقات حوافز الأسهم والسندات والحد من تقلبها في نفس الوقت؛
- دور قطاع المؤسسات التجارية في اتقاء وحل الأزمات في الأسواق الناشئة، بما في ذلك مقترحات من أجل المقرضين وحملة السندات في القطاع الخاص، بأداء دور في دعم مجموعات التكيف للبلدان المصابة بأزمات؛
- التجارة الدولية بوصفها وسيلة لتوليد التمويل من أجل التنمية.

٧ - عند تحديد المحاورين والتفاعل معهم ينبغي دائما منح أولوية عالية لضرورة كفاءة تمثيل متوازن جغرافيا لقطاع المؤسسات التجارية.

رابعاً - طرائق الاتفاق مع دوائر المؤسسات التجارية

٨ - استناداً إلى الخبرة السابقة فإن عقد جلسات المائدة المستديرة وحلقات العمل والحلقات الدراسية المركزة والتفاعلية (بما في ذلك ما يضم منها أشخاصاً ذوي خلفيات مختلفة - قطاع المؤسسات التجارية والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والحكومات) يتيح طريقة مفيدة للاتصال بدوائر المؤسسات التجارية. ويمكن عقد اجتماعات المائدة المستديرة فيما بين الدورات وكذلك خلال المؤتمر نفسه.

٩ - على الرغم من أن أفرقة المناقشة أقل كثافة من اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل فإنها قد تكون مناسبة بوصفها محفلاً لعرض نتائج مهمة. وفي هذا الصدد لا يتعين دائماً الحصول على مناظير قطاع المؤسسات التجارية من خلال لقاءات عامة. على سبيل المثال فإنه يمكن لهيئات مثل المنتدى الاقتصادي العالمي وغرفة التجارة الدولية أن يقدموا من مداولاهما الداخلية ورقات تتضمن مساهماتهما بشأن المسائل الفنية (ويمكن عرضها بعد ذلك إن لزم الأمر في فريق مناقشة). وبالمثل يمكن تقديم دراسات استقصائية أجراها المحاوران المذكوران أعلاه أو مؤسسة المالية الدولية عن آراء قطاع المؤسسات التجارية إلى اللجنة وتصبح مساهمة فنية مهمة.

١٠ - ينبغي تشجيع المنتدى الاقتصادي العالمي والهيئات المماثلة على استخدام عملياتها لتوليد نتائج تتعلق بالمسائل الفنية التي حددها اللجنة.

دعوتهم الغرفة التجارية لمجموعة الـ ٧٧ والشبكة التجارية لمجموعة الـ ٧٧؛

- اقترحت مجموعة أخرى من المحاورين هما الوكالات الإثنائية الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتفاعل فعلاً مع قطاع المؤسسات التجارية. ومؤسسة المالية الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار مرشحان واضحان هنا ويمكن أن يساعدوا على تحديد وضم ممثلين للمؤسسات التجارية وللشركات الوطنية للتأمين على الاستثمار في شبكتهم لتوفير مناظير بشأن المواضيع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحوافز؛

- مبادرات وتجمعات مثل Global Compact والاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة (المؤلف من مديري شركات ومسؤولين سابقين في الشؤون الخارجية متعاطفين مع الأمم المتحدة ويمكن أن يكونوا مفيدين جداً بصفة محاورين، ولا سيما جمعية الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية ومجلسها التجاري لشؤون الأمم المتحدة).

٦ - من المفيد الاتفاق مع أكثر من محور واحد. وعلاوة على ذلك قد تختلف أيضاً أساليب الاتفاق تبعاً للمحاور. والتسلسل المنطقي هو الاتفاق أولاً على المواضيع/المسائل الفنية التي تتطلب مناظير من قطاع المؤسسات التجارية ثم القيام استناداً إلى ذلك بتحديد المحاور المناسب والاتصال به. وفي نفس الوقت سيلزم قدر من المرونة فيما يتعلق بالمحاورين ذوي القاعدة العريضة (مثل غرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي) الذين قد يستطيعون من خلال عملياتهم الداخلية تحديد مسائل إضافية متصلة بتمويل قطاع المؤسسات التجارية للتنمية. وقد يلزم الاتصال بهذه الكيانات والاتفاق معها بطريقة تفاعلية.

سادسا - معايير اعتماد الجمعيات التجارية

١٥ - إجراء اعتماد الجمعيات التجارية المخصص هو نفس إجراء اعتماد المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

سابعا - اشتراك المؤسسات التجارية في عملية الإعداد للمؤتمر

١٦ - استنادا إلى المسائل الفنية المحددة وخصائص الشركات الضرورية المذكورة في الفقرة ٤ أعلاه ينبغي أن يؤخذ للمكتب بدعوة المؤسسات التجارية التي تبدي رغبتها في الاشتراك. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن اللجنة لم تقرر حتى الآن شكل المؤتمر.

ثامنا - خطة العمل المقترحة

١٧ - خطة العمل التالية مقترحة:

- النظر في هذا التقرير والإذن للمكتب بالبدء بصفة مؤقتة في التفاعل مع المحاورين فيما يتعلق بتعاونهم مع اللجنة في دورتها المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠١؛
- يطلب من الأمانة مواصلة التفاعل مع غرفة التجارة الدولية بشأن عرضها المساعدة على تنظيم لقاء عالمي لكبار رجال الأعمال مقترن بالمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢، والتفاعل أيضا مع المنظمات الأخرى التي اتصلت بالأمانة وطرحت أفكارا ذات صلة حول هذا الموضوع أو التي يمكنها أن تؤدي دورا مهما في هذا الصدد.

١٨ - ينتظر أن يؤدي هذا العمل إلى صياغة برنامج اعتبارا من شهر أيار/مايو ٢٠٠١ وحتى موعد انعقاد المؤتمر الذي سيشمل اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل وحلقات دراسية وأفرقة وبحوث مضطلع بها بناء على طلب.

١١ - ينبغي دعوة عدد من كبار المحاورين إلى حضور جلسات دورة اللجنة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠١ لتبادل الآراء حول المجالات الفنية وتحديد الطرائق المناسبة لمواصلة إشراكهم.

خامسا - المقترحات/النقاط المطروحة الأخرى

١٢ - عرضت غرفة التجارة الدولية على الأمانة التنسيقية المساعدة على تنظيم اجتماع لكبار رجال الأعمال من جميع أنحاء العالم وأن يعقد الاجتماع مقترنا بالمؤتمر الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٢. وينبغي مواصلة تطوير هذه الفكرة وعرضها على المكتب مع مراعاة تحديد المسائل وهدف التمثيل المتوازن.

١٣ - أبلغت مبادرة الشؤون المالية التي مقرها في بوسطن الأمانة بأنها تنظر في تنظيم حلقة عمل بعد دورة اللجنة التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠١ تضم مسؤولين حكوميين ورجال أعمال من القطاع الخاص لمناقشة تمويل المسائل المتعلقة بالتنمية. وعلاوة على ذلك تنظم فريدرش إيبيرت شتيفتونغ، وهي مؤسسة ألمانية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الأونكتاد) مؤتمرا معنيا بموضوع "تعبئة رؤوس الأموال لصالح التنمية"، سيعقد في مؤسسة داونتاون في نيويورك يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ويضم ممثلين للحكومات وللمصارف المركزية والمنظمات التجارية والمنظمات المجتمع المدني لإجراء حوار يركز على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة من أجل التنمية في أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل.

١٤ - يمكن دعوة المبادرات الحكومية على نفس هذه الأسس.